الموروث الأرشيفي للجزائر
قاضي عبد القادر ، المجلد الحادي عشر، العدد 1،
مارس 2020 ص ص 260- 281

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الموروث الأرشيفي للجزائر
The Archival Heritage Of Algeria

عبد القادر قاضي

جامعة وهران 1، الجزائر

kadi.abdelkader@univ-oran1.dz

تاريخ الإيداع: **2019/12/05** تاريخ القبول: **2020/03/30** تاريخ النشر: **2020/03/31**

الملخص:

عرف الموروث الوثائقي الرسمي للجزائر منذ القرن السادس عشر، تنوعا من حيث الانتاج الرسمي للوثائق الذي عكس مظاهر حياة المجتمع الجزائري خلال تلك الفترات. هذا الموروث الغني من حيث الكم و النوع هو ما نرمي إلى التعريف به و بظروف إنتاجه وظروف حفظه التي لم تكن في كثير من الأحيان ملائمة. اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج التاريخي الذي يعتبر مناسبا لهذا النوع من البحوث الرامية إلى إبراز أهمية هذا الموروث بالنسبة لمختلف الدراسات العلمية خاصة التاريخية منها و ضرورة تعريفه و إنجاز وسائل بحث تتيح الاطلاع عليه بسهولة و يسر في ظروف توافق المعايير الدولية و التشريعات القائمة لكل بلد.

الكلمات الدالة:

أرشيف؛ العهد العثماني؛ فترة الاستعمار؛ أرشيف العمالات؛ التاريخ؛

Abstract:

The official documentary heritage of Algeria has known since the 16th century, a diversity in the official production of documents that reflects the different aspects of the life of the Algerian society during these periods. This rich heritage both quantitatively and qualitatively is the subject of a presentation from us; as well as the conditions of its production and those of its conservation which were not most often adequate.

In this research sheet, we have adopted the so-called historical research method that is appropriate for this type of work aimed at highlighting the importance of this heritage for scientific studies, particularly historical ones, the importance of its identification, the elaboration of research instruments that will allow easy and easy access and consultation of this heritage in conditions that comply with international standards and legislation specific to each country

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

Key Words:
Archives, Ottoman period, colonial period, Departemental Archives, History

1. مقدمة:

تمتلك الجزائر إرثا وثائقيا رسميا هاما يعود لفترات زمنية متتالية أهمها ذلك الموروث الذي يعود للفترة العثمانية و فترة الاستعمار و أخيرا فترة الاستقلال. عرف هذا الموروث مسارا شابَهُ الكثير من الأحداث التاريخية التي كان لها بالغ الأثر في الحفاظ عليه و التعريف به، بل كان رهانا مُهما حاول الاستعمار الفرنسي من خلاله التلاعب بهوية و مصير الشعب الجزائري، و ما التحويلات التي مست وثائق الإدارة العثمانية في الجزائر مع بداية الاستعمار و تحويل أرشيف الإدارة الاستعمارية سنتي 1961 و 1962 إلا دليلا واضحا على ذلك.من الواجب اليوم و الجزائر تمتلك مؤسسة للأرشيف و تقوم بتكوين أخصائيين في هذا المجال؛ القيام بالتعريف اللائق لهذا الموروث من حيث نشأته و تكوينه و ظروف وصوله إلينا كما لابد من إنجاز وسائل البحث الضرورية له وتقديمه للباحثين و جمهور المطلعين والسماح بإتاحته حسب الطرق التقليدية و حسب ما توفره التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال.يهدف هذا البحث إلى إبراز جوانب مهمة في تاريخ هذا الموروث من حيث تعيينه و إبراز ظروف نشأته و تكوينه ومختلف الأحوال التي صاحبته، كما يبرز سيرة الموظفين الذين سايروا هذا الموروث وأوكلت إليهم مهمة الحفاظ عليه وتسييره و تقديمه.

2. الأرشيف عبر تاريخ الجزائر:

لا يمكن أن نتحدث عن الأرشيف في الجزائر لأكثر من العهد العثماني ذلك أن ما وصلنا فعلا من وثائق العهود السابقة لا يتجاوز تلك الحقبة من الزمن، من الممكن أن نجد في أرشيفات دول أخرى كإسبانيا، البرتغال و إيطاليا وثائق تعود للدولة المرابطية، الموحدية أو الزيانية (1) مثلا لكنها تبقى ملكا لتلك الدول و ما على الجزائر إلا أن تطلب نسخا حتى يتمكن الباحثون من الاستفادة منها كما جاء ذلك على لسان المدير العام للأرشيف الوطني في توصيات الندوة الدولية التي نظمها الأرشيف الوطني الجزائري في فبراير سنة 1998 حول "الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج".يُصنف الأرشيف الجزائري إلى ثلاث حقب زمنية، هي:

- أرشيف العهد العثماني،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- أرشيف الحقبة الاستعمارية،
- أرشيف فترة الاستقلال.

لكل صنف من هذه الأصناف مسيرة و تاريخ، حري بنا و نحن نتعرض لذاكرة الجزائر أن نوردها بشيء من التفصيل الذي قد يفيد الباحثين مستقبلا.

3. الأرشيف العثماني:

وثائق العهد العثماني ثرية نوعا ما و لها تاريخ من حيث التعامل معها كأرشيف متميز عن غيره من الأرشيفات اللاحقة التي ستعرفها الجزائر. من الضروري أن تناول تاريخ أرشيف العهد العثماني سيكون من زاويتين؛ الأولى تلك التي تخص الرصيد الذي تأسس ليس على يد العثمانيين والإدارة العثمانية بل الرصيد الذي تأسس مع بداية الاحتلال الذي كانت ورائه إدارة الأملاك (L'administration des domaines) التي أنشئت في الأيام القلائل التي أعقبت الاحتلال الفرنسي. الزاوية الثانية هي تلك التي تخص وثائق العهد العثماني الموجودة في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إيطاليا و تركيا، هولاندا و بريطانيا.

إن الكم الهائل لوثائق العهد العثماني إنما يرجع إلى ما هو موجود فعلا بحوزة الأرشيف الوطني الجزائري من سجلات بيت المال و وثائق البايلك و وثائق المحاكم الشرعية ما يفوق الخمسمائة (500) سجل(2) كما أكده المدير العام للأرشيف الوطني آنذاك سنة 1989 وبالإضافة إلى ذلك هناك الوثائق المحفوظة في عدة دول أخرى.

تعددت تسميات وثائق العهد العثماني كمجموعة متكاملة نوعا ما و التي كونت الرصيد محل اهتمام الباحثين؛ ففي اصطلاح الأرشيف الوطني الجزائري يسمى بـ: "الرصيد العثماني أو الأرشيف العثماني" (fonds ottoman des archives algériennes) وقد سماه أرشيفي الحكومة العامة في الجزائر في 1908 بـ: "الرصيد العربي-التركي لأرشيف إدارة أملاك الجزائر (1627-1830)" ((Fonds arabe-turc des archives domaniales d'Alger (1627-1830) والرصيد الذي يسمى كذلك بـ: "رصيد أرشيف إيالة الجزائر القديمة" (fonds des archives de l'ancienne régence d'Alger) بمركز أرشيف ما وراء البحار (3). تم نقل هذا الرصيد الذي يضم أكثر من 500 سجل و حزم وثائق مختلفة إلى فرنسا قبيل الاستقلال في 1961-1962 فترة الترحيلات الكبرى لأرشيف الإدارة الاستعمارية والذي تم استرجاعه –الأرشيف العثماني- بعد الاستقلال على فترات، حيث تم استرجاع هذا الرصيد من فرنسا على ثلاثة مراحل؛ ففي سنة 1968 تسلمت الجزائر الدفعة الأولى من هذا الرصيد و تمثلت في سجلات البايلك و عددها

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

386 سجل موزعة على 36 علبة و 64 سجل موزع على 11 علبة يخص بيت المال والتي كانت موضوع فهرس تحليلي من إنجاز شهاب الدين يلس صدر سنة 1980 بمجلة الوثائق الوطنية العدد 8-9. في سنة 1975 وفي إطار التمهيد لزيارة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان للجزائر في أفريل 1975، تسلمت الجزائر دفعة أخرى متمثلة في 14318 وثيقة موزعة على 153 علبة تتعلق كلها بالمحاكم الشرعية، أخيرا، وتزامنا مع زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران للجزائر في نوفمبر 1981 تسلمت الجزائر بالإضافة إلى وثائق الري التي تخص فترة الاحتلال؛ 133 سجل موزع على 15 علبة تتعلق ببيت المال والبايلك و هي تتمة و تكملة للدفعة الأولى.

لم يصل إلى علم أي واحد من أهل الاختصاص، أرشيفيين كانوا أو مؤرخين مهتمين بوثائق العهد العثماني أن المحتل الفرنسي عندما دخل أرض الجزائر و استيلائه على الإدارة أو المباني الإدارية وجد وثائق الأرشيف منظمة بشكل لائق و بما يناسب تلك الإدارة؛ ربما يرجع ذلك لحالة الفوضى و التدمير التي رافقت الاستيلاء على الجزائر؛ و لعلنا نجد السبب أيضا في أن المحتل كان ينظر نظرة احتقار للإدارة الموجودة قبل هذا التاريخ و لم يُعِر الوثائق التي أفرزتها تلك الإدارة أي اهتمام بل لم يقم حتى بتسريح الموظفين الذين كانوا يمارسون و إلى وقت قريب مهامهم الإدارية كما جاء ذلك على لسان بيليسييه دى رينو (Pélissier De Reynaud) في حوليات الجزائر لسنة 1854. هذه الحالة من الفوضى والاحتقار لكل ما هو إدارة سابقة للاحتلال هي التي جعلت أمين بيت المال "الخزناجي" يصرح للجنة المكلفة بالاستيلاء على الأموال و الممتلكات بعدم وجود سجلات لبيت المال. لماذا فعل ذلك؟ لا ندري الأسباب التي دفعت الخزناجي إلى قول ما قاله. الحقيقة هي أن هذه السجلات عُثر عليها بعد ذلك و قد نشر دفولكس (Devoulx) أحدها في المجلة الإفريقية كما أشار إلى ذلك غابريال إيسكير (Gabriel Esquer) في كتابه بدايات إمبراطورية (4). من المؤكد أن حجما كبيرا من الوثائق العثمانية كان مصيرها الإتلاف إما من طرف الموظفين السابقين في الإدارة قبل احتلال الجزائر كما تبين ذلك مع الخزناجي، أو الحالة الأخرى التي ذكرها بيليسييه من أن الجنود كانوا يشعلون غليونهم بوثائق كانت مرمية تحت الأقدام وعلى مرأى من قابض الصرف (Denniée) في القصبة مقر حكم الداي و عبر شوارع الجزائر و المباني التي احتلها الجيش الفرنسي.

كانت هذه حال وثائق دولة منهارة أمام الاحتلال الفرنسي للجزائر. لم تدم هذه الحالة إذ سرعان ما انتبهت سلطات الاحتلال و بغرض وضع يدها على الأملاك شنت حملة واسعة النطاق لضم كل العقود و الحجج التي تعطيها الحق كمستخلف للداي و للحكم المنتهي ولكي

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تضع أيديها على الممتلكات العامة أنشأت في صائفة 1830 إدارة للأملاك التي عهد إليها بالنظر في العقود سواءا التابعة لحكومة الداي أو تلك التي يملكها الخواص بل تعدى ذلك ليشمل أملاك الوقف (الحبوس) وأوقاف مكة و المدينة. من هذه العمليات المرتبطة بعمل إدارة الأملاك من أجل تعيين و تعريف الملكية في الجزائر سواء ما تعلق بمدينة الجزائر التي جمع بها الجزء الأكبر من هذه الوثائق أو من مدن أخرى و بحجم أقل كقسنطينة، وهران، المدية و منطقة القبائل؛ نشأ هذا الحجم إذا من الوثائق العثمانية التي بلغت 508 سجل حسب أرشيفي الحكومة العامة في الجزائر راوول بيسكيه (Raoul Busquet) التي سيُصدر في شأنها ألبير دفولكس (Albert Devoulx) أرشيفي إدارة الأملاك عددا من المقالات التي صدرت بالمجلة الإفريقية تصف تلك الوثائق و قام بجردها كاملة سنة 1850(5). تلاشت مع الوقت قيمة هذه الوثائق بالنسبة لإدارة الأملاك و أهمل هذا الرصيد من طرف المهتمين والباحثين من مؤرخي الاستعمار في تلك الفترة كما وصف ذلك جان ديني (Jean Deny) سنة 1921 بل نكاد نجزم أنه في تلك الفترة تم الاستغناء عنه من طرف المؤرخين الفرنسيين عمدا بغرض محو كل أثر للدولة الوطنية التي سبقت الاحتلال الفرنسي واهتموا بمصادر ثانوية رأوا فيها ما يغني عن تلك الوثائق و السجلات العثمانية المحفوظة بأرشيف الحكومة العامة و بالنظر لما توفره أرصدة مثل أرصدة القنصلية الفرنسية و أرشيف الوكالات التجارية و مذكرات الرحالة، السجناء والقناصل كما أنهم وجدوا في الأرشيف الاسباني مادة أولية توفي غرض الباحثين بما فيه الكفاية حسب دعواهم.

يبقى أرشيف العهد العثماني بالنسبة لنا كجزائريين مادة غنية من حيث المعلومات التي توفرها لنا لمعرفة طبيعة مجتمعنا خلال تلك الفترة الزاهية من تاريخ الجزائر.

4. أرشيف الفترة الاستعمارية:

لا يختلف اثنان في أهمية أرشيف الحقبة الاستعمارية، الثري من حيث محتواه و كميته الكبيرة و ضرورة توفره للباحثين من أجل تسليط الضوء على كثير من نقاط الظل في تاريخ الجزائر التي تبقى بدون إجابات حتى الآن. يتردد المؤرخون خاصة على مراكز الأرشيف المحلية كمركز الأرشيف الوطني أو أرشيف الولايات مثل الجزائر، قسنطينة و وهران، أو مراكز بالخارج كمركز أرشيف ما وراء البحار بمدينة إكس بمرسيليا و أرشيف وزارة الدفاع بقصر فانسان بمدينة باريس. يجد الباحثون في هذه المراكز إجابات عن كثير من الإشكاليات التي يطرحونها غير أن هناك منها ما يتجدد طرحه أو تُستَجدُ إثارته، و يبقى الكثير من الأرصدة هنا أو هناك

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

لم يتم فتحها إلى الآن لا بالمعالجة من الأرشيفيين و لا من حيث إتاحتها للجمهور بسبب المُدَد القانونية لقابلية الأرشيف للاطلاع.

إن الأرشيف الموروث عن الحقبة الاستعمارية له، هو في حد ذاته ذاكرة خاصة به وتاريخ يشمل في نفس الوقت تاريخ المصالح التي أشرفت عليه و الأرشيفيين الذين قاموا عليه والأرصدة التي تكونت مع مرور الزمن، مما يتوجب علينا معرفته و نحن نتحدث عن نشأة وإنتاج هذا النوع من الأرشيف و لماذا يتواجد في أماكن مختلفة و ما طبيعة الأرشيف الموجود بكل من هذه الأمكنة؟ لا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة و غيرها تجد لها جوابا في كون الإدارة الجزائرية غداة الاستقلال الوطني في 1962 ورثت تلك الوثائق كما هي و ما هي عليه و في المكان الذي وُجدت به، و ورثت معها أيضا بعض الممارسات التي ستظل تحكم رؤيتنا للأرشيف.

طرح أحد المختصين في الأرشيف بالجزائر رؤيته حول هوية أرشيف الحقبة الاستعمارية متسائلا إن كانت هذه التسمية صحيحة و هل يراد بها أرشيف إدارة فرنسية متواجدة بأحد مستعمراتها أم الأرشيف المنتج خلال مرحلة معينة على تراب معين؟ و يستعين في رده على ذلك بما وصف به أحد الأرشيفيين الفرنسيين غبريال إسكير بالجزائر بأن هذا الأرشيف هو "الأرشيف الجزائري" (Archives algériennes) بمعنى الأرشيف المنتج من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر أي من 1830 إلى غاية 1962.

من الممكن تفصيل أرشيف الحقبة الاستعمارية إلى عدة أنواع أو مستويات تبعا للتنظيم الإداري السائد إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر؛ إذ نجد الأرشيف المركزي التابع للحكومة العامة للجزائر و أرشيف العمالات (Départements) و الأرشيف البلدي بنوعيه (أرشيف البلديات المختلطة (Communes mixtes) و أرشيف البلديات الكاملة الصلاحيا (Communes de plein exercice). من المهم سلفا أن نشير إلى أن هذا الإرث لم يصلنا كاملا وينبغي التنبيه إلى أن الأرشيف الموروث قد يكون تعرض إما للإتلاف و التدمير لعدة أسباب بقصد أو بغير قصد، كما يمكن أن يكون هذا الأرشيف قد تم توزيعه على الإدارات و منه أيضا ما استحوذ عليه بعض الأشخاص و الأهم من ذلك هو ما قامت به فرنسا قبيل خروجها من الجزائر بترحيل الجزء الكبير من أرشيف الإدارة الاستعمارية إلى مدينة إكس (مرسيليا) بحجة القيام بعملية التصوير المصغر (الميكروفيلماج). بالإضافة إلى أكبر خطر سيعرفه أرشيف هذه الحقبة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

هو ذلك الناتج عن تغير عدة إدارات و إعادة هيكلتها بعد الاستقلال و تغيير أماكن تواجدها مما نجم عنه إخلالات كبيرة في تفكك الأرصدة و تشرذمها بما أن كل إدارة مرتحلة لا تأخذ إلا ما تحتاجه مصالحها لاستمرار العمل، هذه الحالة تنطبق أيضا على أرشيف الإدارة المحلية بالولايات و البلديات.

1.4. الأرشيف المركزي للحكومة العامة في الجزائر:

من الواضح أن الإدارة الاستعمارية لم تكترث في كثير لمسألة الأرشيف أو تعيين أرشيفي للقيام على الوثائق والإشراف عليها، و أن علاقة الإدارة بالأرشيف لم تكن في الغالب سوى علاقة إجرائية أو علاقة ظرفية إذا تعلق الأمر بإتلاف الأرشيف مثلا و لم يُشرع في التنظيم العقلاني للأرشيف المركزي بالجزائر إلا في سنة 1906 مع تعيين راوول بيسكيه (Raoul Busquet) و بعده غابريال إسكير (Gabriel Esquer) في 1908 الذي مر علينا ذكره سابقا واللذين رسما الخطوط العريضة للعمل الأرشيفي. إن قرار الحاكم العام جونار (Jonnart) الذي أصدره في 06 أفريل 1908 يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الأرشيف في الجزائر و يعكس رؤية بيسكيه وإيسكير من بعده، خاصة هذا الأخير، لتنظيم قطاع الأرشيف إذ وضع القرار أسس ومبادئ الحفظ، الترتيب، الجرد، الدفع المنتظم، الفرز، إتلاف الوثائق الغير ضرورية و أخيرا تبليغ الوثائق. كما أنه تبعا لذلك قام إيسكير بعدة عمليات تنقيب و تفتيش سمحت له بمعرفة تواجد الوثائق الجزائرية أو الوثائق التي تهم الجزائر و لديها طابع وفائدة تاريخية عبر التراب الجزائري و قام باسترجاع ودفع العديد منها كأرشيف المكاتب العربية (les bureaux arabes) لمختلف المقاطعات.

طوال توليه منصب أرشيفي مكتبي بالحكومة العامة إلى غاية 1942 السنة التي أحيل فيها على التقاعد، عمل غابريال إيسكير على تكوين السلسلات و الأرصدة كما وضع إطارا للتصنيف يشابه ذلك المعمول به بفرنسا فضلا على أعماله المتعلقة بتعريف مختلف الأرصدة و خلال فترته هذه و بالتحديد في 1933 تم جمع أرشيف الحكومة العامة من هنا وهناك ليستقر بالمبنى الجديد للحكومة. تولى بعده إيميل درمنغام (Emile Dermenghem) مسؤولية مصلحة أرشيف الحكومة العامة من سنة 1942 إلى 1961، الذي تميز عن سابقه وفضلا عن الأعمال العادية له؛ بإعداد التقرير السنوي و ذلك ابتداءا من 1945 كما ذكر ذلك صوفي فؤاد في "الجزائر: الأرشيف والدولة" متسائلا عما قدمه هؤلاء الأرشيفيون؟ و ما هي حصيلة أعمالهم؟

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ليجيب بأن إرث هؤلاء يتمثل في إطار التصنيف و عدد قليل من وسائل البحث التي لا تعكس حجم الأرشيف الموجود، ويذكر بأن إطار البحث الذي تم وضعه يشمل ثلاثة أجزاء، هي:

- الأرشيف ما قبل 1830؛ السلسلات (A, B, C et D)
- أرشيف ما بعد 1830؛ السلسللات (E à Y)
- الأرشيف العربي و التركي؛ السلسلة (Z)

و عن وسائل البحث يحدثنا عن الحالات العامة التي أنجزت إلى غاية 1940 و يذكر أدقها تلك التي تعود إلى سنة 1912 و 1931 التي تعطينا تفاصيل حول أغلب السلسلات الموجودة بحوزة أرشيف الحكومة العامة بالجزائر والذي سيقوم الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار سنة 1980 بتكملته وإعطاء نظرة أكثر شمولا عن الأرصدة من خلال وسيلة بحث متمثلة في الحالة العامة للأرصدة (Etat Générale des Fonds) (**6**).

« Ainsi, et avec le premier inventaire global rédigé par Esquer en 1912 et qui s'apparente à une sorte de procès-verbal de récolement n'ont finalement été imprimés que l'Inventaire sommaire de la série E et EE – correspondance politique générale en 1949, puis en 1953 le Répertoire de la série H affaires musulmanes et sahariennes et en 1954 le Répertoire de la série X Dons et acquisitions divers en deux volumes auxquels on peut ajouter le vieux travail d'Albert Devoulx sur les Archives du consulat de France (1865), celui de Gilbert Jacqueton sur les Archives espagnoles (1894), le présentation du Fonds de l'Agence des concessions d'Afrique de Raoul Busquet (1908) et enfin l'état du fonds arabe-turc sommairement exposé par Jean Deny. »

فيما يخص الأرشيف المرحل إلى فرنسا فإنه و على عكس ما تم التصريح به عن الكمية المُرَحَلة من عمالات قسنطينة و وهران فإنه ليس بالإمكان تحديد حجم الأرشيف الذي حولته السلطات الاستعمارية قبيل الاستقلال سنتي 1961 و 1962 من الأرشيف المركزي للحكومة العامة و أرشيف عمالة الجزائر.

2.4. أرشيف العمالات و البلديات:

عندما أقدمت فرنسا في 1956 على إنشاء عدة عمالات أخرى بالإضافة إلى تلك الموجودة (الجزائر، وهران وقسنطينة)، قامت مديرية الأرشيف الفرنسي بتأسيس لجنة تنظيم الأرشيف الجزائري بطلب من مصالح أرشيف الحكومة العامة بالجزائر تهدف إلى دراسة المسائل المتعلقة بالأرشيف و الناتجة عن التقسيم الإداري الجديد وإنشاء عمالات أخرى و اعتبر

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

أرشيفي العمالات الثلاثة القديمة محافظين جهويين اللذين سيكلفون بعد ذلك بالإشراف على عمليات الترحيل إلى فرنسا في 1961 و 1962.

هذا الاهتمام لم يكن موجودا قبل هذه الفترة المهمة من تاريخ الجزائر، فأرشيف العمالات وإن كان من المفروض أن يصاحب إنشاء هذه الأخيرة منذ الوهلة الأولى، إلا أنه عرف هو الآخر وعلى غرار أرشيف الحكومة العامة في الجزائر تأخرا كبيرا في التكفل الجدي بهذه الوظيفة لا من حيث المكانة التي تليق بها كإدارة و لا من حيث تأطيرها و توفير أرشيفيين مؤهلين لأداء مهنة ليست بالسهلة. مع التعرض لمسألة الأرشيف في العمالات ينبغي علينا التعرض لهذه الإدارات و معرفة تنظيمها وتطورها في الجزائر؛ فلقد كان إحداث العمالات بالجزائر أمرا ضروريا بالنسبة للمستعمر لتسيير شؤون البلاد محليا إذ حول التراب المدني للمقاطعات (Provinces) الثلاث إلى عمالات (Département) سنة 1848 و سيبقى هذا التقسيم قائما إلى غاية 1956 حيث أقدمت فرنسا و على وقع تصاعد الثورة التحريرية و محاولة استدراك عجز الإدارة القائمة آنذاك في مواجهة قضايا المجتمع حيث زادت من عدد تلك الإدارات على فترات؛ ففي 1955 أقدمت فرنسا على إنشاء عمالة عنابة (Bone) بموجب قانون لسنة 1955 و بعدها بسنة واحدة تم صدور مرسوم 28 جوان 1956 الذي يرفع عدد عمالات بالجزائر إلى 13 عمالة ويستكمل مشروع تنظيمه الإداري في 1959 حيث أضاف ثلاث عمالات أخرى ليصبح عدد تلك الإدارات بالجزائر عند الاستقلال 15 عمالة.

يشترك أرشيف العمالات الثلاث للجزائر، وهران و قسنطينة في أربعة نقاط مشتركة:

- التكفل المتأخر بالأرشيف من طرف الاختصاصيين و المهنيين (les archivistes-paléographes) إذا استثنينا الفترة الوجيزة في 1870-1871 بالنسبة لأنري لودي (André Laudy) بوهران فإن تعيين هذا الصنف من الموظفين تم أولا في 1923 بالنسبة لعمالة قسنطينة حيث تم تعيين أول أرشيفي بروسبير آلكيير (Prosper Alquier)، 1927 تعيين أول أرشيفي متخرج من مدرسة شارت بأرشيف عمالة وهران و في الأخير تعيين رونيه لابوند (René Labande) في 1934 بمصلحة أرشيف عمالة الجزائر،

- غياب الهياكل الملائمة حيث لم تستلم وهران و الجزائر بناية للأرشيف حسب المعايير إلا في 1961 مع نهاية الاحتلال الفرنسي للجزائر و لم تستفد قسنطينة ببناية مماثلة خاصة بالأرشيف،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- باستثناء الأرشيفيين المحترفين ليس هناك موظفين مؤهلين للقيام بالأعمال الأرشيفية ولم يتم فتح منصب مساعد أرشيفي إلا في سنة 1951 بالنسبة لأرشيف الجزائر و 1954 بالنسبة لأرشيف وهران، و لم يتم فتح هذا المنصب بأرشيف قسنطينة،
- العدد القليل من وسائل البحث التي تم نشرها.

تأسس أرشيف عمالة الجزائر مبدئيا في 1848 لكن لم يكن هناك من يتولى تسيير هذه المصلحة إلا في 1861 حيث تم تعيين أحد العسكريين البولونيين شارل آرند (Charles Arnd de Arend) الذي تحول إلى العمل الإداري و إنه لمن الصعب أن نعرف حقيقة ما قام به. في سنة 1870 تم تعيين أحد خريجي مدرسة شارت الفرنسية إيميل موباس (Emile Maupas) لكنه سرعان ما طلب تحويله إلى المكتبة الوطنية و عوضه أحد أقرباء شارل آرند الذي ذكرناه سابقا الذي لم يكن سوى بيار آرند (Pierre Arnd) ثم استدعي شارل آرند مرة ثانية لشغل منصب أرشيفي سنة 1879 بصفة مؤقتة ثم تثبيته نهائيا في 1881 ليواصل فترة ثانية على رأس أرشيف عمالة الجزائر. في 1889 استخلفه أحد المحامين بول مونتية (Paul Mantet) وبعد تنحيته عين ماري لوفيفر (Marie Lefevre) نائب عامل (Sous-préfet) سابقا، بعد موت هذا الأخير، تم تعويضه في 1892 بببيرييه (M. Perie) الذي حاول تنظيم دفع الملفات من المكاتب والتي كانت تتم بطريقة عشوائية واستمر في منصبه إلى غاية 1918 حيث عوضه أحد الموظفين بالعمالة برينكة (Brincat) الذي سيستمر في منصبه إلى غاية 1934 سنة تعيين أرشيفي محترف خريج مدرسة شارت هو الآخر إنه رونيه لابوند (René Labande) الذي وضع يده على مواطن القصور في أرشيف العمالة من خلال تقرير قام بتوجيهه إلى المجلس العام للعمالة إذ أن أي ترتيب للسلسلات لم يتم في السابق وفق إطار الترتيب للعمالات كما أن الملفات لم ترقم و غير ذلك من الملاحظات و لم يخفي ضرورة القيام بالعمل الكبير الذي ينتظره و استمر لابوند في العمل الدؤوب لسنتين و لكن مع كثرة الأعمال وقلة المستلزمات غادر عمله و جاء بعده ألكسندر بستمالجغلو (Alexandre Pestmaljoglou) الذي استدعي للجيش خلال الحرب العالمية الثانية سنة 1939 و لم يقم بشيء يذكر في مجال الأرشيف وناب عنه في هذا المنصب أثناء غيابه غابريال إيسكير أرشيفي الحكومة العامة و بعد عودته لمنصبه توفي بستمالجغلو سنة 1942 و من سنة 1943 إلى غاية 1945 عُيِنَ رئيس جمعية الكتاب الجزائريين جون بوميه (Jean Pomier) و في 1945 تم تعيين بيير بواييه (Pierre Boyer) المؤسس الحقيقي لأرشيف عمالة الجزائر الذي سيبقى في منصبه إلى غاية استقلال الجزائر

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وسيكون له دور كبير في ترحيل غالبية أرشيف الحكومة العامة و أرشيف عمالة الجزائر. في 1951 تعين روز آن بارنت (Rose Anne Parent) كأرشيفية مساعدة لبيير بوابيه، من 1953 إلى 1956 يخلفها في منصبها جون غورو (Jean Gourhand) و في 1957 جاء تعيين خلفا له جون نيكو (Jean Nicot) كأرشيفي مساعد الذي سيبقى في هذا المنصب إلى غاية 1960 حيث ستحل محله الآنسة لافارج (Lafargue).يعطينا بيير بوابيه فكرة عن تطور أرشيف عمالة الجزائر من حيث تطور الأرصدة إذ يُرجع أرشيف العمالة في الأصل إلى أرشيف مديرية الشؤون المدنية من 1845 إلى 1848 وقام بجمع أرشيف الإدارة المكلفة بالمناطق العسكرية أو التراب العسكري كما يسمى لتتراكم الوثائق في فوضى كاملة بأقبية دار العمالة و حتى في الباحات والساحات الداخلية، كما و أن الرصيد العربي التركي لمديرية الأملاك تم رفض استقباله في 1881 حسب بوابيه. في 1882 شب حريق بدار العمالة وأتلف جانبا من المستودع كما و أنه في نفس السنة تم الحكم على أحد الموظفين كان يقوم ببيع الوثائق إلى بائعين لتغليف بضائعهم.

يحدثنا بيير بوابيه عن سوء ظروف تخزين الوثائق من حيث الرطوبة خاصة و اهتراء الأسقف والتدهور الناتج عن الجرذان؛ هذه العوامل التي كان لها الأثر السيء في إتلاف حجم كبير من الأرشيف بالعمالة بالإضافة إلى الإتلاف العشوائي للموظفين و يلاحظ فقدان نحو 67 سجلا من سجلات المكتب العربي للجزائر. لم تتحسن ظروف الحفظ إلا مع المقر الجديد لدار العمالة في 1912 وبعد ذلك مع المقر الجديد الذي بني خصيصا لتخزين الأرشيف وفق الشروط الضرورية لذلك الذي تم افتتاحه في 1960 مما سمح بتنظيم جيد واستمرار العمل بالسلسلات كما يقضي بذلك إطار التصنيف المعتمد في الجزائر.

أما بعمالة وهران فإن الأرشيف لم يتم الاهتمام به إلا مع 1858 حيث كلف المجلس العام لوهران عون المكتب باشليه (Bachelet) بأرشيف العمالة في 1859 و بعد وفاته في 1863 خلفه جون باتيست دونت (Jean Baptiste Dentié) و بعد موت هذا الأخير في 1874 تم الاستغناء عن هذه الوظيفة التي يشغلها مبدئيا أحد خريجي مدرسة شارت بفرنسا وذلك إلى غاية 1927 حيث سيتم تعيين أحدهم في هذا المنصب. تخلل هذه الفترة أي ما بين 1874 إلى 1927 تَقَلُدَ عدة موظفين إداريين هذه المهمة ففي 1881 عُين مودويه (Mauduit) على رأس مصلحة الأرشيف للعمالة. سيشغل مودييه منصب أرشيفي رئيس المصلحة إلى غاية شهر مايو 1887. تميزت فترته بالتقارير السنوية التي كان يقدمها بملاحظاته حول نقص المحلات و

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الاهتمام الخاص الذي أولاه لملفات الإعمار (*service de la colonisation*). في جانفي 1891، خلفه موظف آخر هو إيميل صوران (*Emile Saurin*) ليُحول بعدها إلى مصلحة أُخرى في أبريل 1894، و في أكتوبر من نفس السنة عُين موظف آخر يدعى غابريلي (*Gabrielli*) على رأس مصلحة أرشيف عمالة وهران التي سيغادرها حتى سنة 1925. لعب هذا الموظف دورا أساسيا في تنظيم المصلحة تنظيماً مُحكماً بعد بدايات شاقة فرضتها مشكلات عديدة كانعدام المحلات وعدم ملائمة تلك الموجودة بالإضافة إلى غياب تقاليد في مجال الأرشيف. لم يكن غابريلي من خريجي مدرسة شارت العريقة لتكوين الأرشيفيين الفرنسيين، لكن اعتناؤه بأرشيف العمالة، نيابات العمالة و لا سيما المنشور المؤرخ في 11 أبريل 1908 حول أرشيف البلديات الذي أصدره جعله يلقى التشجيع والتهنئة من قِبل راؤول بيسكيه (Raoul Busquet) أرشيفي الحكومة العامة ومفتش الأرشيف في الجزائر.تولى بعده فرانسوا ديبون (Francois Dupo*nt*) أحد خريجي مدرسة شارت رئاسة مصلحة أرشيف وهران في الفاتح من جانفي 1927 و التي سرعان ما غادرها في نوفمبر من نفس السنة ليلتحق بالمكتبة الوطنية بالجزائر بطلب منه.

في فبراير 1928 خلفه الأرشيفي بول لوفرانك (Paul Lefrancq) الذي قام بأعمال عديدة منها تدقيقه و مراجعته لمحضر الجرد الذي حرره سابقه و بترتيب الملفات المدفوعة، تفرغ لوفرانك للقيام بأنشطة فكرية عديدة و بعد سبع سنوات من الخدمة غادر لوفرانك وهران. ثم جاء بعده ألكسندر بستمالجغلو (Alexandre Pestemaldjoglou) في الفاتح من أكتوبر 1934 الذي قام بنشر عدة تعليمات تخص مسك و تسيير أرشيف نيابات العمالة والبلديات. كما أنه قام بإعداد جرد بأرشيف وهران للسلسلة (م) التي تخص الإعمار عنونها بـ: (Notice sur la série M: colonisation). حُوِّل هذا الأرشيفي في أبريل 1938 إلى مصلحة أرشيف الجزائر ليبقى المنصب شاغرا حتى الفاتح من أكتوبر 1938 تاريخ تعيين روبار تينتوان (Robert Tinthoin) الذي لم يكن أرشيفيا من حيث التكوين. و خلال إشرافه على أرشيف وهران قام تينتوان بعدة أعمال فكرية وأكاديمية. في 1954 تدعمت مصلحة أرشيف وهران بأرشيفية خريجة مدرسة "شارت" نتيجة إحداث منصب أرشيفي مساعد و الذي ستشغله جانين بورداس (Jeanine Bordas).

تولت بورداس مساعدة تينتوان رئاسة مصلحة الأرشيف بعده في 1956 و لمدة قصيرة وفي ظروف جدُّ صعبة مُحاولة العناية بالإرث الذي تركه تنتوان. تلتحق بعدها جانين بورداس

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

بأرشيف فرنسا في جوان 1957. في هذه السنة تم تعيين أرشيفي آخر رفقة زوجته؛ كليهما من خريجي مدرسة الأرشيفيين و هما إيف رونودان (Yves Renaudin) و مادلين رونودان (Madeleine Renaudin) التي ستخلف زوجها طيلة المدة التي أداها زوجها في الخدمة العسكرية. أهم ما قام به الزوجان رونودان هو مباشرة التحويل إلى المبنى الجديد للأرشيف المدمج بالبناية التي ستأوي مقر العمالة الجديد. كما تعود إليهما اعتماد طريقة الترتيب المستمر لأرصدة الأرشيف، إنشاء مركز للوثائق و تنظيم مصالح الأرشيف للعمالات الجديدة التي أُنشأت منذ 1956 كما أن أهم ما قام به إيف رونودان هو إشرافه على تحويل الأرشيف إلى مدينة إكس بفرنسا عبر مدينة طولون بواسطة البواخر الحربية. في ديسمبر1962 أشهرا قليلة بعد استقلال الجزائر غادر رونودان وهران متجها إلى الجزائر مخلفاً وراءه تقاليد خاصة بتحويل الأرشيف و دفعه ساهمت في تدعيم مكانة مصلحة الأرشيف لوهران و فرضها كواقع إداري بالولاية في عهد الاستقلال الوطني. عانت مصلحة الأرشيف لوهران نفس مشاكل أرشيف الجزائر من حيث ظروف الحفظ وسوء ملائمة المحلات المخصصة للحفظ و قلة وسائل البحث بها.

أما أرشيف عمالة قسنطينة فلقد عرف نفس المسار إذ لم يعرف أرشيف هذه العمالة الاهتمام من الإدارة الوصية إلا في 1872 أين تم تعيين أندري لوندي (André Landy) خريج مدرسة شارت. بقي لوندي على رأس مصلحة أرشيف قسنطينة قرابة العام قبل أن يطلب تحويله إلى الأرشيف الوطني بفرنسا أين قام هناك بإنجاز أول جرد للسلسلة (F 80) الموجودة بالأرشيف الفرنسي. يمر أرشيف قسنطينة بمرحلة فراغ من حيث التكفل به من طرف أرشيفيين محترفين من خريجي مدرسة شارت المتخصصة و لعل خلال هذه الفترة كانت المصلحة تسير من طرف إداريين على غرار ما حدث في الجزائر و وهران إلى غاية 1923 حيث سيعين بروسبير آلكيير (Prosper Alquier) رئيسا لمصلحة أرشيف قسنطينة و إلى جانب ذلك سيكلف بتسيير المكتبة البلدية والمتحف البلدي. من أهم أعماله هو إطار الترتيب الذي وضعه لأرشيف العمالات بالجزائر والذي وافقت عليه مديرية الأرشيف الوطني الفرنسي في فبراير 1927 وأصبح مرجعا رسميا معمولا به في العمالات الأخرى و إلى يومنا هذا يعتمد عليه الأرشيفيون لترتيب أرشيف الحقبة الاستعمارية. بعد آلكيير، عُيّن أندريه برتييه (André Berthier) خريج مدرسة شارت هو الآخر بصفة أرشيفي سنة 1932 على رأس مصلحة الأرشيف و سيظل كذلك إلى غاية 1970 ليكون آخر أرشيفي يغادر الجزائر بعد الاستقلال و قد كان

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

لبقائه دورا كبيرا في ترسيخ بعض تقاليد الممارسة الأرشيفية بقسنطينة. قام برتييه بالإضافة إلى ذلك بإدارة متحف غوستاف ميرسييه (Gustave Mercier) في نفس الوقت الذي كان فيه رئيس الدائرة الأركيولوجية. خلال فترة تواجده على رأس المصلحة تم تعيين إليزابيت تيريز (Elisabeth Thérèse) كنائبة للأرشيفي في 1953 وقد عوضها في هذا المنصب في 1954 غي كوينسي (Guy Quincy).

أما عن العمالات الجديدة فالمصادر المتوفرة لا تذكر إلا تعيين خريجة مدرسة شارت بعمالة عنابة ويتعلق الأمر بـ: آن ماري كوفري (Anne Marie Couveret) في 1959.

بخصوص أرشيف البلديات يحيلنا غابريال إيسكير في مقاله حول مصادر تاريخ الجزائر إلى التعليمة التي أصدرها عامل عمالة وهران في 11 أفريل 1908إلى رؤساء البلديات والمتصرفين ولا يذكر أي تفصيل في هذا الشأن.

تعليمة 1908 التي كان وراءها أرشيفي عمالة وهران غابريلي الذي مر علينا ذكره آنفا تدعو رؤساء البلديات ذات السلطة المطلقة و متصرفي البلديات المختلطة لتحمل مسؤولياتهم تجاه حفظ الأرشيف البلدي نظرا لما يسببه ضياع أو سوء الحفظ و خلط الملفات و عدم ترتيبها من زيادة في مصاريف الأموال العمومية و ضياع الحقوق. من جانب آخر يؤكد صاحب التعليمة على أن الأرشيف و إن كان مهما بالنسبة للإدارة فإنه لا يقل أهمية على المستوى العلمي و تطور العلوم الاجتماعية كالتاريخ والإحصائيات و علم الاجتماع و غيرها من فروع المعرفة والتي هي مرتبطة بالحياة السياسة والإدارية. أما عن الأرشيف التاريخي فإن غابريالي يلاحظ و يستنتج عدم توفر البلديات على هذا النوع من الأرشيف؛ حتى وإن وجد فإنه ليس بالقدر الذي يسمح معرفة التاريخ المحلي، التنظيم البلدي والأعمال البلدية في مجال التنمية الصناعية، الفلاحة، التعليم، قضايا الأهالي، الصحة والنمو الديمغرافي للسكان في البلدية. يخلص غابريالي إلى أهمية الأرشيف البلدي، قبل أن يشرع في تفصيل التدابير الواردة في التعليمة بقوله:

« Il est donc indispensable que les archives où sont déposés tant de documents précieux soient l'objet de l'attention et de la surveillance constantes des municipalités »

هذا و إن الأرشيف الذي خلفته هذه البلديات يعتبر منجما لا ينضب من الوثائق التاريخية المهمة في التاريخ والذاكرة المحلية لسكان المدن خاصة. الجدير بالذكر أن المديرية العامة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

للأرشيف الوطني في أكتوبر من سنة 1994 لفتت أنظار المسئولين المحليين وأرشيفي الولايات خاصة على أهمية هذا الأرشيف و ضرورة إنقاذه والعمل على البحث عنه و إيداعه بمصالح أرشيف الولايات.

5. أرشيف فترة الاستقلال:

يتفق معظم المهتمين بتاريخ الأرشيف في الجزائر بعد الاستقلال بأن المستعمر الفرنسي لم يعمل على ترقية الوظيفة الأرشيفية بالنظر إلى حجم و أهمية الوثائق التي أنتجها وخَلَّفَهَا وراءه؛ فعند الاستقلال لم تجد الجزائر الهياكل اللازمة لحفظ الأرشيف باستثناء الجزائر ووهران اللتين توفرتا قبيل الاستقلال أي في 1961 على مبنى للأرشيف. كما أن المستعمر لم يسمح للجزائريين لا بالتكوين في مجال الأرشيف و لا حتى الاقتراب من مصلحة الأرشيف كموظفين على جميع مستويات الإدارة الاستعمارية مما كان له تأثير كبير في عدم التكفل بالأرشيف بعد الاستقلال و ضمان السير الحسن لهذه المصلحة. كما أن المستعمر أقدم على ترحيل جزء كبير من الأرشيف إلى مدينة إكس بجنوب فرنسا. لتبدأ من هنا فصول قصة أرشيف الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال التي يمكن تفصيلها إلى ثلاث مراحل أساسية حسب صوفي فؤاد:

1.5. المرحلة الأولى الممتدة من 1962 إلى 1970:

تميزت بركود تام من حيث الاعتبارات التي ذكرناها آنفا ومن حيث اعتبار الأولويات التي سطرتها الدولة عقب خروجها من استعمار دام أكثر من القرن و ربع القرن. تكفلت مصلحة المكتبات و الأرشيف التابعة لمديرية الشؤون الثقافية بوزارة التربية الوطنية بالأرشيف و بعدها قامت وزارة التوجيه الوطني بهذه المهمة حيث أصبحت مصلحة المكتبات و الأرشيف عبارة عن مديرية فرعية. شغل السيد محمود بوعياد مدير المكتبة الوطنية المسؤولية عن هذه المديرية الفرعية من 1963 إلى 1970. في جويلية 1970 و مع التعديل الحكومي تلحق مديرية الشؤون الثقافية بوزارة الإعلام و الثقافة، لكن و مع تعيين الدكتور أمير كأمين عام بالرئاسة سيخضع الأرشيف لسلطته ومن ثمة تصبح الوصاية على الأرشيف الوطني و إلى غاية وقتنا الراهن من صلاحيات الأمانة العامة للرئاسة باستثناء الفترة من 1984 إلى 1988 أين تحولت الوصاية على الأرشيف لوزارة الثقافة.

من المعلوم أن الجزائر عَبَّرَت في السنوات الأولى من الاستقلال عن رغبتها في إجراء فحص خبرة عام حول الأرشيف العمومي ببلادنا و تقدمت بطلب لدى منظمة اليونسكو لأجل ذلك

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

التي كلفت أحد المختصين في مجال الأرشيف و الذي لم يكن سوى إيف بيروتان (Yves Pérotin) الذي قدم تقريرا حول وضعية الأرشيف بالجزائر، نتيجة لذلك نشرت نيابة مديرية المكتبات والأرشيف بوزارة التوجيه الوطني أول تعليمة في مجال الأرشيف بعد الاستقلال مؤرخة في أوت 1964،

2.5. المرحلة الثانية الممتدة من 1971 إلى 1978:

شهدت هذه المرحلة سنة 1972 ظهور مؤسسة مستقلة تمثلت في مديرية عامة للأرشيف الوطني تابعة لرئاسة مجلس الثورة وتعيين عيناد ثابت رضوان مديرا عاما لها إلى غاية 1977و مستودع مركزي للأرشيف الوطني الذي عرف منير ماحي مديرا له حتى سنة 1975 حيث يُستدعى هو الآخر إلى مهام أخرى وتدار المديرية العامة للأرشيف الوطني بالنيابة من طرف محمد طويلي الذي كان في نفس الوقت مديرا للمركز الوطني للدراسات التاريخية ليتم تعيينه بصفة رسمية في أفريل 1988 مديرا عاما للأرشيف الوطني أما مديرية المستودع المركزي فستؤول في مرحلة أولى إلى عمر حاشي في 1975 و في مرحلة ثانية من 1978 إلى 1981.

عرفت هذه المرحلة صدور النصوص الأولى المتعلقة بالأرشيف بل النصوص المؤسسة للأرشيف الوطني ابتداءا من الأمر الرئاسي رقم 71-36 المؤرخ في 03 جوان 1971 المتضمن إحداث مؤسسة للوثائق الوطنية أو تأسيس الرصيد الأرشيفي الوطني، تبعه منشور 08 نوفمبر لنفس السنة الذي كان له تأثير إيجابي من حيث التنديد بالإتلاف العشوائي للوثائق وضرورة التكفل بالوثائق الأرشيفية. في هذه الفترة أيضا، ستعرف المنظومة الأرشيفية صدور نصوص أخرى متعلقة بالمجلس الاستشاري للأرشيف الوطني (الأمر رقم 74-75 المؤرخ في 25 أفريل 1974) والمرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 20 مارس 1977 المتعلق بالأرشيف الوطني. اتضحت بهذه النصوص ملامح المنظومة التشريعية للأرشيف الوطني.

3.5. المرحلة الثالثة الممتدة من 1978 إلى 1988:

عرف الأرشيف الوطني في هذه المرحلة الوصاية عليه من طرف المركز الوطني للدراسات التاريخية ليكون بعدها تحت وصاية وزارة الثقافة في 1984. في مقابل غياب المديرية العامة للأرشيف الوطني عرفت مصالح الأرشيف لولايات الجزائر، وهران و قسنطينة نوعا من الاستقلالية في التصرف لتصبح محطات بديلة للأرشيف الوطني. تميزت هذه المرحلة بإعادة بعث المشاريع المتعلقة بالأرشيف؛ كبناء مركز للأرشيف الوطني وإصدار قانون متعلق بذلك. في 1988 تصبح مؤسسة الأرشيف الوطني تحت وصاية رئاسة الجمهورية مرة أخرى،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

منذ ذلك الحين ومع تطور الأحداث؛ يمكننا إضافة مرحلتين هامتين في تاريخ الأرشيف الوطني:

4.5. المرحلة من 1988 إلى 2001:

يمكن وصفها بالمرحلة الذهبية للأرشيف الوطني الجزائري؛ إذ استطاع أن يلفت الأنظار بما حققه من الإنجازات في مجال الأرشيف والانفتاح على البحث العلمي و تأطير الأعمال التقنية للأرشيفيين من خلال المناشير والتعليمات وطلبات المساعدة والتوجيه التي كانت توجهها الإدارات المركزية والمحلية إلى مؤسسة الأرشيف الوطني ممثلة في المديرية العامة و التي وجدت فيها أذنا صاغية للمشاكل التي تعاني منها تلك الإدارات في مجال الأرشيف. غير أن النصوص التأسيسية للمديرية العامة و المركز الوطني للأرشيف أعاقت سير المؤسسة إذ جعلت منهما مؤسستين مستقلتين عن بعضهما البعض، ففي الوقت الذي كان ينبغي أن يكون المركز وسيلة في يد المديرية العامة و ينفذ سياستها في مجال الحفظ والترتيب و التبليغ؛ كان المركز بمثابة الند و المستقل في عمله عن المديرية العامة للأرشيف. هذا الوضع أدى إلى تصادم الصلاحيات و لم يكن هناك من بد في حل هذه المشكلة إلا بإقالة المديرين في مارس 2001. منذ ذلك التاريخ تم تعيين المدير العام للأرشيف الوطني ولم يُعين لحد الساعة مدير المركز الوطني للأرشيف و يتم تسييره بالنيابة التي يقوم بها المدير العام بالموازاة مع مهمته الرئيسية. في هذه المرحلة تم تعيين عبد الكريم بجاجة (**8**) مديرا عاما للأرشيف الوطني خلفا لمحمد طويلي (**9**) ، حيث سيتولى بجاجة المديرية من أكتوبر 1992 إلى غاية مارس 2001. عرفت هذه الفترة أيضا، تعيين اعمر عمور (**10**) مديرا للمركز الوطني للأرشيف من سبتمبر 1988 إلى مارس 2001 هو الآخر.

5.5. المرحلة الممتدة من 2001 إلى غاية يومنا هذا:

عرفت مؤسسة الأرشيف الوطني نوعا من التراجع في الأداء والانصراف التام عن مساعدة الإدارات وتوجيهها في الأعمال الأرشيفية واستعصى فيها أيضا البحث العلمي. يبقى أن هذه المرحلة تميزت أيضا بإصدار جدول تسيير وثائق الولاية في 2005 و استئناف المفاوضات مع فرنسا مرة أخرى بشأن الأرشيف المرحل بشكل سري لم تعلن نتائج أي من دورات تلك المفاوضات.

6. أرشيف الولايات:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

أما الولايات هي الأخرى يمكن القول بأنها مرت بمراحل ثلاث و هي مصنفة حسب التقسيم الإداري للجزائر إلى أربعة أنواع:

- الولايات الكبري التي أنشئت في 1848 الجزائر، وهران و قسنطينة،
- الولايات التي أنشئت في 1956 و 1960 و عددها اثني عشر
- الولايات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1974 حيث قفز العدد إلى 31 ولاية
- الولايات المنبثقة عن تقسيم 1984 و به يكون عدد الولايات 48 ولاية

يمكن تفصيل هذه المراحل كما يلي:

1.6. المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1971:

تميزت هي الأخرى بركود تام خاصة و أن غالبية هذه الولايات (العمالات) حديثة النشأة نتيجة التقسيم الإداري الذي قامت به السلطات الاستعمارية و بالتالي لا يمكن الحديث عن أرصدة تاريخية مهمة إذا استثنينا تلك التي لا تزال جارية وستصبح مهمة فيما بعد و ذات قيمة تاريخية ولم يكن هناك غير مصالح أرشيف الولايات الثلاث (الجزائر، وهران و قسنطينة) الأكثر تأهيلا للأداء الوظيفي الأرشيفي بعد الاستقلال لما اكتسبته من تقاليد موروثة من العهد الاستعماري رغم عدم وجود أرشيفيين مؤهلين لذلك وربما أيضا لبقاء الأرشيفيين الفرنسسين كأندري برتييه بقسنطينة التي سيغادرها في 1970 ورنودان الذي بقي في وهران بعد الاستقلال إلى ديسمبر 1962 قبل أن يغادرها إلى الجزائر.

2.6. المرحلة الثانية من 1971 إلى غاية 1992:

تميزت هذه المرحلة بنوع من الحيوية بمصالح أرشيف الولايات نتيجة صدور الأمر الرئاسي الذي كان وراء بعث الأرشيف الوطني وتأسيسه في بداية السبعينات و نتيجة لذلك قامت السلطات بإدراج مصلحة للوثائق والمحفوظات في الهيكل التنظيمي للولاية خاضعة للأمين العام. كما أنها قامت بتعيين مكلفين بهذه المصالح في الغالب من الإداريين نظرا لعدم توفر تكوين في التخصص في مجال الأرشيف وأوكلت هذه المهمة إلى رؤساء مكاتب التنظيم بالولايات الشهيرة بـ (Bureau organisation et méthodes). في مقابل ذلك و نظرا لأهميتها قامت الدولة بتعيين أرشيفيين بالنظر لتكوينهم القريب من علم الأرشيف على رأس مصالح الولايات الثلاثة التي تُعَدُ محطات مهمة و أساسية من محطات الأرشيف الوطني لما تحتويه من أرصدة تاريخية ثرية و مهمة؛ ففي قسنطينة و بعد تعيينه بمصلحة الأرشيف في 1974،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

قام عبد الكريم بجاجة بتنظيم و تسيير الأرشيف بقسنطينة التي سيساعده في تلك المهمة عمر ميموني هو الآخر من الرعيل الأول للأرشيفيين الجزائريين والذي سيخلف عبد الكريم بجاجة بعد رحيله في 1991.

- أما عن أرشيف الجزائر فقد تولى عمر حاشي في 1976 رئاسة المصلحة و مديرا لها في 1977 وقد كان تعيينه في السابق سنة 1974 كملحق أبحاث على مستوى المديرية العامة للأرشيف الوطني و بعدها مسؤولا عن المستودع المركزي خلفا لماحي منير في 1975. كُلف مرة أخرى بتسيير المستودع المركزي للأرشيف الوطني من 1978 إلى 1981. شارك في دراسة مركز الأرشيف الوطني في الثمانينات و تابع أعمال إنجازه، كما قام بالإشراف على عدة مذكرات تخرج طلبة علم المكتبات عبارة عن وسائل بحث لسلسلات كانت إلى ذلك الوقت بدون تعريف. واصل تسيير مصلحة الأرشيف لولاية الجزائر إلى غاية 1999 حيث أحيل على التقاعد. خلفه في المنصب لمدة قصيرة أحمد موجب و قد كان تعيينه الأول هو الآخر بمركز الأرشيف الوطني و جاء بعده على رأس المصلحة مولود رحال في 2008 إلى غاية يومنا هذا.

- عرف أرشيف وهران هو الآخر في أكتوبر 1974 تعيين صوفي مصطفى فؤاد كأرشيفي مسؤول عن مصلحة الأرشيف إلى 1992 السنة التي عرفت تعيين أرشيفي آخر كرئيس مصلحة. بقي صوفي بوهران بصفة منتدب من مركز الأرشيف الوطني إلى فبراير 2004 حيث غادرها للالتحاق بمنصبه الجديد كمدير فرعي للمعايير بالمديرية العامة و بقي في هذا المنصب إلى غاية 2011 حيث استفاد من التقاعد. شارك صوفي فؤاد مع عبد الكريم بجاجة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية في 1980 و1981 حول الأرشيف المرحل. ساهم صوفي فؤاد بصفة قوية في تكوين الأرشيفيين من خلال أعمال التدريس التي كان يقوم بها بمعاهد علم المكتبات بوهران والجزائر كما أنه أشرف بهذه المعاهد على مذكرات تخرج كانت عبارة عن وسائل بحث في الأرشيف خاصة. له إسهامات علمية عديدة في علم الأرشيف و التاريخ و الأنثروبولوجيا تجعل من الرجل مرجعا مهما لكل الأرشيفيين في الجزائر حاضرا ومستقبلا.

في 1992 خلفه عمراني لخضر على رأس مصلحة أرشيف ولاية وهران و بقي بها إلى غاية سنة 2004 ليلتحق بجامعة وهران و يتفرغ للتدريس. استلم بعده تيليوين محمد المصلحة و تم تعيينه كرئيس لها و لا يزال بهذه الصفة إلى يومنا هذا.

3.6. المرحلة الثالثة من 1992 إلى يومنا هذا:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

هي المرحلة التي تُكرس دور الحفظ المؤقت للوثائق الإدارية الذي تقوم به مصالح أرشيف الولايات بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 ماي 1992 المتضمن تنظيم مصالح الأمانة العامة للولاية رغم امتلاك بعض الولايات على أرصدة تاريخية هامة سواء موروثة من العهد الاستعماري أو تلك التي تشكلت بعد الاستقلال، كما أن القرار لا يقيم أية علاقة عضوية مع مؤسسة الأرشيف الوطني، غير أن واقع الحال يؤكد على أن أرشيف الولايات إنما هو امتداد طبيعي و منطقي للأرشيف الوطني على المستوى المحلي.

يمكن تقسيم هذه الفترة أيضا إلى مرحلتين؛ تلك الممتدة من 1992 إلى 2001 حيث كان العمل بمصالح الأرشيف بالولايات حثيثا و حيويا لتطهير هذا القطاع محليا وفي تناغم تام مع الأرشيف الوطني.

الفترة الثانية الممتدة من 2001 إلى وقتنا الحاضر أين عرفت هذه المصالح تراجعا في الأداء وحتى المراكز التي بُنِيَت لأجل ذلك لم تَرقَى لآفاق المهمة الأرشيفية في ظل غياب سياسة وطنية واضحة الملامح في مجال الأرشيف بالجزائر.

7. خاتمة:

عرف الأرشيف طيلة مسيرته منذ الفترة الاستعمارية و في فترة استقلال الجزائر تطورا من حيث التكفل به و تسييره وحفظه، كما عرف أحداثا لازالت إلى يومنا هذا لها وقعها وأثرها الواضح على رؤيتنا للأرشيف و مكانته ضمن دواليب الإدارة و أجهزتها المختلفة وضمن رؤية المجتمع لأرشيفه و حتى على ممارسة الأرشيفيين لمهنتهم.

هناك الكثير من الجوانب التي تنتظر استكمال البحث و التنقيب في تاريخ الأرشيف ببلادنا، كما أنه يفتقد إلى دراسات تتناول مختلف الأوجه الخاصة به. و لعل صعوبة و ندرة المراجع التي تتناول الأرشيف و تعالج قضاياه بعمق هي مهمة الباحثين و المهتمين به وذلك لأجل إثراء البحث العلمي و توفير أسس تفكير علمي سليم يُعنى بالأرشيف وقضاياه، كما أنه لابد من إعادة النظر في الأساليب، الإجراءات و السبل التي من شأنها أن تعالج مسائل مهمة كتكوين الأرصدة التاريخية و بالتالي انتقاء تراثنا الوثائقي الرسمي و ضمان بقائه للأجيال القادمة.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الهوامش:

1- يلس، شهاب الدن، (المدخل إلى الوثائق العثمانية) *دفاتر التاريخ المغربية، جامعة وهران*، عدد 02 (1988)، ص ص. 60-68

2- صاري، فاطمة الزهراء، (الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر) *منتديات اليسير* [على الخط]، جويلية 2009، متوفر على الرابط التالي: http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=21788 تاريخ الزيارة 2018/08/18

3- المرسوم رقم 63-121 المؤرخ في 18 أبريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 23 المؤرخ في 1963/04/19. ص. 359 (باللغة الفرنسية)

4- المرسوم رقم 64-163 المؤرخ في 08 جوان 1964 المتضمن تنظيم وزارة التوجيه الوطني. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 50 المؤرخ في 1964/06/19. ص. 699 (باللغة الفرنسية)

5- Boyer, Pierre, (Les chartistes et l'Algérie) *La Gazette des archives*, N° 30 (1960), pp.105-116

6- Busquet, Raoul, (Le fonds de l'agence des concessions d'Afrique et l'organisation des archives du gouvernement général de l'Algérie) *Revue africaine*, Vol.55 (1908), pp. 385-401

7- Pelissier, De Reynaud, *Annales Algériennes*[en ligne], Alger, librairie Bastide, 1854, T.1, p. 74
Disponible sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k106602f/f1.image Consulté le 18/08/2016 Consulté le 25/09/2018

8- Deny Jean, , A propos du fonds arabe-turc des archives du gouvernement général de l'Algérie, In: *Revue Africaine*, Vol. 62 (1921), pp.375-178

9- Esquer, Gabriel, (Les sources de l'histoire de l'Algérie), *Histoire et historiens de l'Algérie*, Paris, Alcan, 1931. p. 391-424. Collection du centenaire de l'Algérie

10-Esquer, Gabriel, *Les commencements d'un empire: la prise d'Alger (1830)*, Alger, L'Afrique Latine, 1923, 477 p.

11-Xavier, Gelly, *L'administration des archives coloniales françaises en Algérie: Regard sur le fonctionnement des archives départementales d'Alger de 1902 à 1962* [en ligne], Master sur les archives, Anger, Université d'Angers, 2014, 99 p. Disponible sur : http://dune.univ-angers.fr/fichiers/14006310/20152MHD4331/fichier/4331F.pdf Consulté le 28/08/2018

12-Grangaud, Isabelle, (Affrontements dans les archives: entre histoire ottomane et histoire coloniale, Alger 1830) [en ligne], In: *Quaderni storici*, N°3 (2008), pp. 621-652.
Disponible sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00462228/document Consulté le 05/09/2018

13-Grangaud, Isabelle, (Prouver par l'écriture: propriétaire algérois, conquérants français et historiens ottomanistes), *Genèse*, Vol. 1, N° 74 (2009), pp. 25-45

14-Mehenni, Akbal, *Contribution à l'étude des systèmes d'informations scientifiques formalisés d'archives algériens durant la période coloniale (1848-*

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

1962): le cas du département d'Alger, mémoire de magister, Alger, université d'Alger, 1987, 284 p.
15-Perotin, Yves, *Algérie: archives publiques* [en ligne], Paris, Unesco, 1964, 65 p. Disponible sur: http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000076/007621FB.pdf Consulté le 29/08/2017
16-Service d'information du cabinet du gouverneur général, (Les Archives de l'Algérie), *Documents algérien*, N°31 (1948), Série culturelle, histoire
17-Soufi, Fouad M., *En Algérie: l'état et ses archives, Magister, Alger, Département de bibliothéconomie, 2002,* op. cit p.50
18-Terki-Hassaine, Ismet, (Sources espagnoles pour l'histoire d'Algérie ottomane conservées dans les fonds d'archives d'Espagne), Actes du colloque international sur les archives concernant l'histoire de l'Algérie et conservées à l'étranger, 16-19 février 1998, Alger, In: *Publications des archives Nationales*, N° 11 (2000), pp.103-116
19-Touili, Mohamed, *Histoire et archives*, Conférence donnée au centre culturel Algérien de Paris, 28/09/1989 Paris